

من كراهة الجمع بينه اسوعين فكثر انما هو في طواف الطلوع
واما الواجب فيها يتوسجّل في صلاة ركعتي الطواف مطلقا
ان يقرا في الركعة الاولى بعد الفاتحة قل يا ايها الكافرون
وان يقرا في الركعة الثانية قل هو الله اعظم وان اقتصر
على الفاتحة اجزأ ابن الحاج ولو اقتصر فيها على ام القرآن حرها
اجزأ اي شئ ولكنه تركه الافضل تنبيهه ولا يزيد على
ركعتي الطواف لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزد على ركعتين
في حجته وعمرته فان زاد فلا بأس ولا شئ عليه لان الزيادة تعد
مطلقا قال المصنف يعني والله في اصل هذا الكتاب والظاهر
انه لا يبدل لهما اي ركعتي الطواف من شئ تخفها كقول
نوف بن ركعتي الطواف مثلا لانه قد قيل بوجودهما مطلقا
سواء كان الطواف واجبا او تطوعا وهذا القول اخاره البايعي
وابن الحاجب ونصه واجبا ثم خمسة الي ان قال الخامس
ركعتان عقبيه وقيل بسنتهما مطلقا كان الطواف واجبا او
تطوعا واختار هذا القول القاضي عبد الوهاب وقيل انهما
تا بعدان للطواف في الوجوب ^{والله} فان كان الطواف ركنا او واجبا
فهما واجبتان وان كان مندوبا فمما مندوبتان وهذا اي
القدر

القول الاخير هو الظاهر واختاره ابن رشد وشهر بن
عسكندر فيهما مطلقا ووجه وجههما على القول به مع نذب
الطواف انهما لما كانا ثابتين لهما فلما نذب من ثمة وباتت وجوبه
كانت ثابتة فيهما فلهذا وجب الاثبات بهما قال البايعي من
حكم الطواف وركعتيه ان يثبت بهما بطهارة واحدة ولهذا
طاف طوافا واجبا ونسبهما ثم تفرقا وهو على طهارة فانه
يصلهما اي كان فان اتفق وضوءه فلا يحل ما ان يكون
بمكة وما في قريتها او يتباعد عنها فان كان بمكة او قريتها فانه
يرجع وينبذ الطواف ويصلي ركعتيه ويسعى ولو كان قد سعى
بعيد الطواف الاول وان كان لم يتذكرهما حتى بعد عن مكة او
رجع الى بلده ركعتيهما حيث كان ويصلي بهما اتفاقا سواء
وطن او لم يطأ التراب وكلام والدين وامان كان الركعتان من طواف
الوداع فليركعتيهما ولا هدي عليه رواه ابن حبيب عن مالك والاه
في الدونة ولو ذكر الركعتيه بعد ان بلغ بلده او يباعد من مكة فلا
يبالي من اي طواف كانت اي من طواف عمره او حجة قبل وقوف
عرفة او بعده فليركعتيهما حيث هو ويهدي ثمته من طواف
اول القدم ونسب الركعتين وذكرهما في سعيه رجع فركعتيهما البقع